بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحمد الله ونصلي ونسلم على رسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والسالكين طريقهم الى يوم الدين ..

وبعد .. فهذه الدراسة « نظام الحكم فى الاسلام بأقلام فلاسفة النصارى » أقدمها لكل أحرار الفكر من المسلمين والنصارى ، السياسيين والرعايا ، ليتجلى لهم جميعا أن الاسلام دين لم يكن يوماً من الأيام الا والحكومة جزء منه ، وأن هذه الحقيقة أدركها كل ذى مستوى علمى رفيع من النصارى والمسلمين على السواء ، لا ينكرها الا المتغابى أو من كان حقيقة جهولا أو ذا غباء .

وليعرف الجيل الحر من اخواننا الكتابيين ، نصارى ويهود ، صورة الاسلام فى « نظام الحكم » كما وصل اليها وخططتها أقلام بنى جلدتهم من قادة الفكر المسيحى الشرقى والغربى ، ليتبينوا كيف أن نظام الحكم فى الاسلام نظام يلتقى مع أرقى ما وصل اليه نظام الحكم فى أرقى بلدان العالم ، ثم يتفوق فى كثير من النقاط التى ذكرها هؤلاء الكتاب النصارى ، وليستوثقوا أن الدعوة الى نظام للحكم يقوم على الاسلام ليست دعوة طائفية ، وانما هى دعوة للتطهر من فساد الحكم الوضعى الذى لا يلتقى — لا بالمسيحية ولا بالاسلام .

ثم ليزداد **« الذين آمنوا ايمانا ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون »**(*) .

(*) المدثر : ٣١ بلفظ : « ويزداد » .

وتعنى كلمة نظام الحكم وجود قواعد رئيسية يقوم عليها نظام للدولة يضمن لها النمو والنظام والعدل والقوة والرخاء • ولهذا فان البحث قد دار فى عـدة فصول :

١ ــ نمو الدولة الاسلامية : فلا يعتبر نظام الحكم ذا قيمة اذا لم يكفل للأمة النماء والتوسع غير الباغى ، فان كان نظاما تنتقص أرضه كنظام حكم البعث فى ســوريا الذى انتقص منه « الجولان » •• وما أشبه ذلك من النظم فى بلاد الشرق والغرب فانه يكون نظاما فاسداً ، وفى هــذا الفصل نوقشت قضية انقسام الأمة الى دويلات ومع هــذا عصمها اسلامها ونظام الحكم الاسلامى من الضياع ، لأنها دويلات ترتبط بالخلافة الاسلامية ، وليس كذلك التمزق الذى نراه بين المسلمين يسلم الى الضياع كالذى نشهده على ساحة الحرب بين العراق وايران ، وذلك لفقدان « الخلافة الاسلامية » التى من حقها صد الباغى بسيوف زهاء ألف مليون مسلم يأتمرون بأمر خليفة المسلمين الذى من حقه تجاوز سلطات الحاكم الاقليمى الى جنود امارته أو ولايته ليمنعهم من اشهار السلاح فى وجه مسلم ، وذلك للحديث الشريف : « اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار » •

كما بينا فى هــذا الفصل كيف أن الدولة الاسلامية لم تتعثر فى أوحال الأمية • بل نهضت الى اقامة الدواوين وتقليد المناصب ذات الاختصاصات المدنية والعمرانية التى قامت على أنقاضها الدول المنسوبة الى الاسلام فى عصرنا الحديث سواء التى تنتمى الى الفلك الشرقى أو التى تنتمى الى الفلك الغربى •

٢ ــ الخلافة وأنواع الولاية : وفيه بيان لأقوال حكماء الفلاسفة النصارى عن طبيعة الاســلام وأنه دين ودولة وعن شروط الترشيح لمنصب الخليفة ، وبيان واجباته ، وطبيعة أعمال الولاة والوزراء ونظم الجندية والبريد وهو ما تشمل دائرته أعمال « الثقافة والاستعلامات ، وادارة المراسيم والبلاغات الرسمية » •

٣ ــ تنظيم القضاء : وفيه بيان لتطور القضاء واستقلاله • وكل ما يتصل بالقضاء الراقى فى عصرنا الحديث من آداب للمرافعة وتشكيل للمحكمة ، ودرجة مالية ممتازة للقضاة ورسوم قضائية ، وتحريات عن عدالة الشهود وهو ما لا نظير له الآن • والقضاء النوعى ــ كقضاء المظالم ــ وقضاء بنى هاشـــم والأشراف •

٤ ــ ثراء الدولة والمـــال العام ، وفيه بيان لنشأة بيت المـــال أو المـــال العام •• والدواوين الخاصة به كديوان الميراث وديوان المظالم أو الأموال المصادرة • وبيان الجزية وتاريخها وقيمتها • ووجوه الصرف للمال العام وتطوير الشعوب المختلفة • مع نظرية مستقلة للاسلام فى مجال الاقتصاد •• والحق أنها دراســـة ما أجدر المسلمين أن يكونوا على وعى بها •• ولا يكونوا أقل من النصارى ادراكا لمعالم نظام الحكم الاســـلامى ••

والله أسأله القبول ، وأن ينير قلوب الغافلين عن تكامل هـــذا الدين الحنيف •

عبد المتعال الجبرى

* * *